

نواب يهددون وزراء بالاستجوابات ويطالبون بالإصلاح الاقتصادي وتطوير الخدمات العامة



وزير الإسكان ياسر أبل



منصة الرئاسة وحوار باسم

تتمة 4 على الحكومة ألا تجزء من التعديل الدستوري.

وطالب بإقرار قانون لتنظيم الجماعات السياسية، متسائلاً: لماذا الخوف منها؟ فهي موجودة في كل مكان والحديث عنها عميق وبه تجاوزات خطيرة، فهناك حالة من الهلع الشعبي وضبابية غير واضحة.

وبخصوص مشكلة الرياضة اعتبر الكندري أنها «عناد» حكومي، فلا يمكن إدارة الدولة بهذه الطريقة، فحكومة المحاصصة ومناصب المحاصصة لا تصنع بلداً، وضربت المؤسسات وتدهورت الأوضاع، والبطالة زادت والبلد تدار باجتماع مجلس وزراء اسبوعي.

وقال: أصبحنا أقلية في بلادنا، وأن البنية التحتية اهترأت بسبب الوافدين، رغم احترامنا وتقديرنا لهم.

وخلص الكندري الى القول هناك تقصير حكومي واضح والدليل أن أولادنا يدرسون الماجستير والدكتوراة في الخارج على نفقتهم الخاصة، والبورصة غير راضين عنها، والرياضة موقوفة، مشيراً إلى أن الحل بتعديل الدستور.

– عبدالله فهاد العنزي: جاء في الخطاب الأميري إشارة إلى الأخطار المحدقة من كل جانب، هذا التخوف من الأخطار ونحن لا نخسد على

الأقليم الذي نعيش فيه، ولكن عندنا جبهة داخلية يجب أن تعزّز وأن تُحمى قبل أن نحمل حدودها هذه الجبهة الداخلية حذر منها جلات الدولة سابقاً عندما تكلموا عن سحب الجنسية إلا أنه تم إسقاط الجنسية عن كويتيين من دون محاكم ورمي بهم خارج البلاد، هذه الهدية الوطنية ليست مجالاً للمساومة أبداً إلا ان الحكومة استخدمت هذا الملف استخداماً سياسياً للانتقام من خصومها.

وأوضح: لا توجد ضمانات لاستخدام هذه الأداة الموجودة من دون غطاء أممي أو قانوني الداخلية من خلال إرجاع الجنسي و عدم إطلاق يد الحكومة في استخدامها إذا رُدنا أن نحمل

وطننا وأن نخسبه من هذه الأخطار.

واكد أن المناقذ الحدودية مبالغيتها شبرات واتحدى الوزير أن يذهب الى العبدلي من دون حماية ضخمة حوله، كما ان سكن العرّاب والبور الموجودة من دون غطاء أممي أو قانوني لها، وتحولت الى تجمعات سكنية خارج إطار القانون.

وأضاف: الدبوان الأميري ينفذ مشاريع الدولة الضخمة وأقل مشروع هو 400 مليون دينار، فإذا المديونة لم يفتتح بتنفيذ الحكومة للمشاريع فلترحل هذه الحكومة، مؤكداً أن أول مواطن الإصلاح تكون بوقف الهدر مشيراً الى المناقشات المالية والعمولات البعيدة عن الشفافية.

وتابع: كثرة الهيئات لا تحقق الأغراض المرجوة منها، مؤكداً أنه لا بد أن يشعر بعمارة 1255 مواطنة تعاني من تسعف في وزارة الشؤون ومن المتزوجات من غير كويتيين.

وبارك فهاد الخادم الحرمين الشريفين مناسبة ذكرى توليه مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية، وقال ثامر السويط: ورد في الخطاب الأميري ضرورة تحسين الخدمات العامة

كالصحة والإسكان والبنى التحتية، فعندما يذكر صاحب السمو ضرورة تحسين الخدمات العامة، وعندما يتذمر الكويتيون عن تقاعس الحكومة في حل القضية الإسكانية لا نلومهم لأن بلادهم لديها إمكانات مادية وبشرية وأرض كثيرة، فأين الخلل؟، وأضاف السويط أن الخلل يكمن في الحكومة العاجزة عن حل القضية الإسكانية

والتي وصل عدد الطلبات الإسكانية قرابة 120 ألف طلب، معتبراً أن كثيراً من المشاريع الإسكانية منزلية ومعلقة كالمطبخ وغرب عبدالله المبارك وجنوبها فالمشاريع تتعطل على معوقات تافهة، وبالتالي تخترت اللوحة الحكومية بتوفير 43 ألف وحدة سكنية في منطقة «أرمية»، فالحكومة عاجزة عن حل المشكلة، فاي رقاهية تتحدث عن الحكومة والمواطن لا يجد سناً؟

وطالب بضرورة استعجال الحكومة في حل المشكلة الإسكانية ولا يستخدم أدواتنا الدستورية، فلا يعتقد الوزير أننا سنسلم الحكومة كثيراً، وتابع: صاحب السمو يؤكد مبدأ التخفيف على كاهل محدودي الدخل والحكومة تبادر

في قرار رفع أسعار البنزين الذي اتخذ من دون دراسة، مطالباً الحكومة أن تشرح الأسباب وراء ذلك، وقال السويط إن هناك دراسة حكومية تؤكد ان ما توفره الخزينة العامة على الدولة ما يقارب 200 مليون دينار سنوياً، فيماكان الحكومة أن توفر أكثر من ذلك، بدلاً من انفاق المليارات كمنهج على دول ليس لها علاقة بالكويت، وأن كان وزير المالية يعتقد أن المواطن هو الحلقة الأضعف فهو مخفي، وأقول له حارب الفساد في وزارته.

وأضاف: إن هناك إحصائية تقول إن عدد العاطلين عن العمل 200 ألفا و350 كويتياً، فقلت ليست مشكلة اقتصادية فقط بل اجتماعية ونفسية لها انعكاس خطير على الدولة، فلا بد من تطبيق النسب المقررة وفق قانون دعم العمالة الوطنية، ويجب أن تنتسق لضبط المخرجات وربطها مع سوق العمل ورسم سياسة التوظيف.

واكد السويط أن هناك حقائق صامدة فالكويت حلت بمؤشر فاقوس في عام 2015 بـ 105 بين 140 دولة، معتبراً أن المشكلة في الإدارة، فالناس تتسأل عن مستوى الفساد وهو هل في

الأطر الطبيعية؟ فهناك سببان له هما الجهاز الحكومي المترهل الذي عشعش فيه سراق المال العام، وذلك هامش التسامح الواسع جدا.

وزاد: ممرنا بكارة الغزو وكارثة سرقة الناقلات والإيداعات والتحويلات المليونيه وبعد ذلك لم نجد فاسدا واحدا يحاسب، وأن هيئة مكافحة الفساد مكثت عاما ولم تقدم فاسدا واحدا، متسائلاً: أين ذهب الراتب، ملوحاً بمحاسبة وزير العدل على أده هيئة مكافحة الفساد.

وزير العدل فالح العرّاب: توليت الوزارة ووجدت قانونا آممي لا أمك إلا تطبيقه ويجب تعديله وإذا رأى المجلس تعديله فسندهب معه، مضيفاً أننا طلبنا من المجلس الأعلى للمقضاء تشكيل لجنة محايدة للفصل في الخلاف بين أعضاء هيئة مكافحة الفساد، وسنأخذ بالنتيجة

وسنطبقها، فنحن أمام قانون معطل وفق المادة (99) والمجلس معطل بسبب هذه المادة.

نعم المسؤولية بلا سلطة فيه ظلم ولن استمر بتطبيق هذا القانون لأنني كوزير عدل لا يجوز أن أدير جهازاً مثل هذا فلن أستمر إلا بتعديل القانون وإذا قدم لي سؤال ساجيب عنه فيما يخص السرية، هذا الجهاز أنا مسؤول عنه ولا أستطيع ادارته، وهذا الجهاز لا يعينني لا من قريب ولا بعيد وسأذهب إلى تعديله.

– خالد الشطي: عندما كنا نستمع الى الخطاب السامي لصاحب السمو هذا الخطاب تكون من جمل عظيمة ومفردات قيمة تشكل خارطة طريق موضوعية وفي غاية الحكمة وطرحا شاملا لجميع المشاكل التي تعاني منها في المجتمع، عندما نجد انه في بداية الخطاب يتحدث سموه عن الأخطار المحدقة بنا من كل جانب وضخامة التحديات، عندما نجد هذه العبارات يبدأ بها الأمير افتتاح الدور الاول وعند ربطها بمرسوم الحل نجد فعلا ان هناك قلبا على الكويتيين ينضج بالمحبة وأرى انه على الحكومة ترجمة هذا الخطاب وأخاطب الحكومة بأن تتصدى للفتنة والنهج الفكري الذي لا يحافظ على الوحدة الوطنية.

وأضاف: على الحكومة تنفيذ قانون الوحدة الوطنية بشكل فعال وبوعي وفطنة لأن أهل الكويت يناشدون الحكومة تطبيقه، سمو الأمير في خطباته السامية يؤكد الوحدة الوطنية

والدور اليوم على الحكومة والجهاز القضائي أن يتصدى لواد الفتن التي تؤثر على النسيج الاجتماعي في الكويت، ويذكر الخطاب انهيار الأسعار العالمية للنفط، فيجب وقف الهدر وعدم استنزاف موارءنا بعيدا عن المساس بجيب المواطن، ويجب ايجاد حل جذري لمشكلة الإيقاف

إضافة إلى تقوية الجانب الثقافي والمسارح وأن تكون المسارح وابعية وتعدد النور الثقافية. ويجب ان نبني مراكز رياضية للشباب في جميع مناطق الكويت من خلال تذليل الصعوبات لهم وهناك مسألة الإدارة التربوية المدرسية والاهتمام بالطلبة ثقافياً وعمليا وتطوير القدرات والمواهب واكتشافها والعمل على تطويرها.

وعليتنا التركيز على المناهج الدراسية وتطويرها والاهتمام باللغة العربية ومواكبة المناهج العالمية التكنولوجية وعلى وزير التربية مراجعة المناهج حيث إن آخر من تطرق لمسألة المناهج هو حكم المحكمة الصادر من محكمة

الجنات في تفجير مسجد الإمام الصادق، أحكام قضائية توصي بتعديل المناهج إلا أن الحكومة عاجزة عن تقويم هذه المناهج، والمرأة الكويتية يجب ان تتال حقوقها كاملة، والحريات تراجعت في المجتمع الكويتي وعلى الحكومة أن تامر الأجهزة المختصة بالإبته وأد الحريات، وعلى نواب الأمة حماية الشعب إذا ما تم المساس بحرياتهم، والكويت هي الكويت التي تتمتع بالحريات وهي التي ترقنا عن جميع محيطنا.

– مرووق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

ثم استأنف الغانم الجلسة د. عادل الدمخي: بمناسبة الرد على الخطاب الأميري أبداً بما بدأ به صاحب السمو الأمير بالحديث حول الأخطار المحدقة بنا، الخطر واضح والتهديد على الكويت والخليج واضح، وكماشة على دول الخليج من شمال وجنوب وشرق فما الحل؟، الحل في اتحاد خليجي واحد يعتمد على قوة عسكرية موحدة، وما زالت إلى الآن دول الخليج متفرقة، ولا تتكلم رغم الإكاثات المتوافرة قوة عسكرية موحدة.

ونحتاج هذا الاتحاد الي تكامل اقتصادي حقيقي ونحتاج الى سياسة خارجية موحدة تعتمد على الاستقلالية والتحالف الحقيقي، ونحتاج الى مشاركة حقيقية شعبية حقيقية في صنع القرار، ويجب أن نتصلح مع مشعوينا ولا بد لها من وجود مجالس حقيقية تمثل الشعوب، نحن لا نملك هذه القوة التي يملكها الاتحاد الأوروبي مثلا.

وتابع: إن الصوت الواحد قسم المجتمع وزاد من التفرقة، لا بد للجمع من معرفة أن هذا النظام سيئ وهناك هدر بالمليارات وللأسف لا توجد مجالس من رئيس الوزراء ولا للوزراء ولا من مجلسه، وسنقبل هذا الدور كما أن المشكلة الرياضية نموذج لهذا التردى، لماذا هذا الإحباط الذي يوزع على الشباب الكويتي؟

بسبب الصراعات تضعيع البلد، 3 مطالبات للجنة الأولمبية الدولية لماذا لا نتفذا؟ هو صراع سياسي في كل شأن من شؤون الدولة. وأضاف: عدم تفعيل القوانين وعدم الإجابة عن الأسئلة يجب أن ينتهي ذلك في هذا المجلس، قانون الدبوان الوطني لحقوق الإنسان قانون مفخرة بالرغم من اختلافنا على ما فيه من بعض المواء، استقدام وتشغيل الخدم لماذا لا يطبق. وسمو الأمير وجه باهامية الرد على الأسئلة، أرجو الرد على كل سؤال حتى لا نضطر إلى استخدام أدواتنا، وكلام وزير العدل

– أسامة الشاهين: لا بد من تطبيق أحكام الشريعة، الدستور يقول إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية، نكحل كل الخير في أحكام الإسلام العظيم كلنا نتكلم عن عدالة اجتماعية وإصلاح اقتصادي وكلها واردة في أحكام الإسلام العظيم.

الخطاب الأميري السامي تطرق الى تحديين يواجهان وطننا العزيز وهو الأمني والتحدي الاقتصادي وسموه وفق في اختيار هذين التحديين اللذين يشغلان بال النواب والمواطنين. وتابع: إذا جئنا على الأمن فادعو الحكومة الى تعزيز التعاون العسكري مع منظومة دول التعاون الخليجي وتطوير درع الجزيرة لحماية دول الخليج وفي إطار التحدي الأمن نامل أن يعقبه انجازات وإصلاحات سياسية ابتداء من تعديل نظام الانتخاب الحالي، وعلينا تعديل مرسوم الصوت الواحد فهو غير ديمقراطي ولا تبقى إلا مملكة تايلند تتنازل عن هذا النظام. ولنبدأ في صفحة جديدة عنوانها التعاون وأدعو الحكومة والمجلس الماضي قدما الى إقرار قوانين الإصلاح الاقتصادي ولا بد من تعديل الدستور، لتنظيم الجماعات السياسية ولا بد للمجلس ترشيح عناصر المحكمة الدستورية للاستئناس بأرائهم قبل إصدار الأحكام. أما عن التحدي الأمني فينتظب مجموعة من الإجراءات منها تمكين الوحدة الوطنية من خلال مفهوم الأمن الاجتماعي بدياة من الأسرة ومشاكل السكن والتعليم والصحة.

وأضاف: نحن قلقون مما يحدث في مدينة صباح الأحمد السكنية وغرب الصليبيخات فهناك واقع مر تعانيه الأسرة الكويتية وأرى أن مكافحة الفساد السياسي هي أولى أولويات تمكين الوحدة الداخلية لمواجهة الأخطار الخارجية وظاهرة تضخم الحسابات قللت بحثا ولكنها لا تعالج معالجة حقيقية. ولقد تضمن الدستور رؤية اقتصادية واضحة وتبني اقتصادا وسما يقوم على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتقدم الاقتصادي يتطلب تنوع مصادر الدخل من خلال الضرائب الجبركية، ويجب التحقيق في موضوع الحوايات وأن تعود للدولة السيطرة على منافذها الجمركية، ولا يصح أن تذهب إلى مؤسسة تجارية حتى تكون تحت رقابتنا أمنيا، و 2 بالمائة من طاقة العمل الكويتية من المشاريع الصغيرة و 8 بالمائة قطاع خاص، فهذا خلل اقتصادي كبير، فعلينا تنوع مصادر الطاقة لا يجوز أن 20 بالمائة من النفط يستهلك في الكهرباء والماء، وفي مجلس 1981 قدم سؤال برلمائيل عن مشروع والشقايا للطاقة المتجددة كما أعلن في الصحافة أنه تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع والشقايا وهناك فرص ضاعت في تنوع مصادر الطاقة.

– محمد الدلال: جاء في خطاب سمو الأمير «لقد حملكم الوطن أمانة ثقيلة فأحرصوا على أداء الأمانة» هذه الأمانة الثقيلة الشرية التي ذكرها صاحب السمو تتطلب منا أن نكون صريحين مع أنفسنا للاستقرار في تعثر مستمر منذ بداية الحياة النيابية، هل المسيرة السياسية ثابتة فحل المجلس غير دستوري مرتين وحل دستوري 6 مرات وأبطل المجلس مرتين والمجالس لا تكمل مدتها وذلك أوجد التعثر، تراجع الإنجاز ملحوظ، وأخيرا أتى وكيل مساعد ليقول إن الخطط التي تمت في 8 سنوات غير واقعية وعبارة عن شعارات وقدم استقالته وهذا يعكس صورة من التعثر العام، الفساد ينمو بشكل كبير، مؤشراتنا في مركات الفساد العالمي متراجعة بشكل كبير،

وستراجع أكثر بعدما أبطل قانون هيئة مكافحة الفساد على الرغم من ادعاءاتنا ببذل جهد كبير في مكافحة الفساد.

وتابع: القانون الذي أقره زهيل وضعيف وبدل على عدم جدية الدولة في مكافحة الفساد. وجزء من ذلك سببه نظامنا السياسي والدستوري فالتعليم متراجع ومؤشر التنافسية رقمنا 86 من أصل 136 دولة والإسمارات رقم 10 وفي قطر في التعليم الابتدائي رقم 6 والإسمارات 12.

والضيق على المواطن لا تجعله منتجا، هدف الكويت تحويلها الى مركز مالي وتجاري هذا دغدغة للمشاعر، والثيقة التي من المفترض مناقشتها لماذا لا تناقش وهذا تعثر في الإدارة والتركيبة السكانية المتضرة ونحن الآن 35 بالمئة وضايعين في الخدمات ونحن لسنا ضد القيميين ولكن الكويتيين ضاعوا في التركيبة الاقتصادية، وأضاف: العلاج يحتاج إلى توافق وإلى مؤتمر وطني ونلتقي مع سمو الأمير ونحاول الوصول الى حلول وسط حتى نحسن الإدارة في الدولة، وهذا لا يمنع في هذه المرحلة أن نخطو بعض الخطوات. استغرب رفض الحكومة وجود قانون بشأن التعيينات القيادية، واقتضية ليست

صياغة خطط بل تنفيذها وهذا ما يؤدي بنا الى التراجع، ونحتاج أيضا الى الحوكمة الحكومية لوضع قواعد تضمن عملية الإنجاز وقياس الأداء ومراقبتها وذلك يحتاج الى الجدية في العمل وأن المسؤول لا يعتقد أنه فوق المسؤولية والمحاسبة. وقوانين الفساد يجب أن تتطور وأن تكون متوافقة مع الاتفاقيات ونعم نعدل قانون مكافحة الفساد لكن ليست لمعالجة مشكلة أتية بل لمعالجة الهيئة وعمل الهيئة ككل حتى نرتفع في مؤشر مدركات الفساد العالمي.

فيصل الكندري: علينا مضاعفة العمل والإنجاز لكي تكون عند مقار الأمانة التي حملها لنا الشعب الكويتي، وأن نفتح صفحة جديدة من التعاون مع الجميع. والقضية الإسكانية اختارها الشعب من أولى الأولويات، وقد تم تعديل سن قوانين في المجلس السابق وكوني رئيس اللجنة الإسكانية في المجلس السابق والحالي، أسمع بمطالبات بان تشكيل اللجنة التكليف عن مشروع والشقايا ورق. وتابع: من لديه مقترحات أو قوانين تردون تعديلبا لتسريع حل القضية الإسكانية ما عندنا مانع أبداً تم إلزام الرعاية السكنية بتوزيع 12 الف وحدة سكنية كل عام وقد تم ذلك، ولم تكن توزيعات على الورق وقد عملنا وبدات النتائج تتضح للشباب الكويتي من خلال انخفاض أسعار الإيجارات.

وفي منطقة حوليفة تم الأمر بتسليم أمر البناء في الورقة كذلك وغرب عبدالله المبارك في شهر 11 المقبل سيتم تسليم أمر البناء. وأضاف: الحكومة تعمل على وضع برنامج زمني لإنشاء 10 آلاف وحدة سكنية للبيوت منخفضة التكاليف وكان هذا كله على مدى سنتين. ولنرجع للتاريخ فهل حدث ما حدث في أي من المجالس السابقة أن تم توزيع قسائم سكنية بهذا الحجم، ولكن التوزيعات ليس حبرا على ورق وتستهيئون أن تزوروا مناطق ابو خليفة

وسعد العبدالله وغرب وجنوب سعد العبدالله تشمل على 30 ألف وحدة سكنية ولنعد يد التعاون لتسريع حل القضية. وبالنسبة لما حدث بمدينة صباح الأحمد السكنية وطلبت من الوزير إحالة المقال الى النيابة وتشكيل فرق فنية لفحص البيوت التي بناها هذا المقال.

وتابع: في الاجتماع المقبل سيوضح الوزير اجراءات وكلنا نعمل لأجل الصالح العام ولصالح الشعب الكويتي، ولا بد أن نتعاون الى الأفضل لحل معاناة الأسرة الكويتية. وبالنسبة لموضوع الصحة، المواطن لا يثق أن يذهب الى المستشفيات الحكومية بسبب نقص الكفاءات والخبرات، وعلى وزير الصحة أن يحول مستشفى جابر الى مستشفى لعلاج بالخارج. والابتياح بكوامر الصحي تكون المستشفيات الحكومية خصمان بالمواطن فقط. والإصلاح الاقتصادي لا يكون على حساب جيب المواطن ولن نقبل أن يكون على حساب المواطن وجيب المواطن لن يمس ولن نقبل بالمساس به وهذا دورنا لحماية المواطن.

على الحكومة تنوع مصادر الدخل. ولماذا نأتي بمستشارين من جمهورية مصر العربية؟ لماذا لا نستغل مستشارينا ومحاسبتنا وللأسف إن هؤلاء المستشارين الذين نأتي بهم من الخارج غير جيدين. - د. خليل عبدالله: يشير صاحب السمو في خطابه السامي إلى الأخطار المحدقة كل جانب لكي نحصن المجتمع لنعمل بالدستور أولا ومن ثم نعدله المادة 7 تنص على أن العدل والحرية والمساواة من دعائم هذا المجتمع فن من أبناء المجتمع يشعر بالحرية والعدالة والمساواة؟ لنطبق مواد ومعاني الدستور وبعد ذلك نتحدث عن تعديل.

تتابع: أين مدرسو الرياضة في المدارس؟ بسبب ذلك لا توجد رياضة ولم نعد قادرين على حماية مجتمعاتنا، أين الفنون والمسرح والرسم الموسيقي؟ والبنك الدولي يخطب لنا من أجل تعليمنا انتهوا. وقدموا مشروعا ببالغ النحو والإملاء من منافع الثانوية يجب أن نتحقق بأن السلطة لا يبعث بها أحد، وإذا كان ما سمعناه في النيابة العامة صحيحا فلن يمر مرور الكرام.

وكيف نحمل أنفسنا والمجتمع من الأخطار التي يهددونها والعمل بهذا الدستور. والعدو يأتي من الخارج ويراهن على عدم وجود حرية أو مساواة أو عدم وجود تكافؤ الفرص، بامر من نهد الشعب الكويتي بسحب جنسيتها؟ نحن المواطنين بالدستور وتقدمت مع نواب قدما

اقتراحات حولين بتكافؤ الفرص، بالقانون لا يوجد أحد من أحد هنا في القانون والدستور، عندما نتحدث عن الشأن الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل، فباي عقل نقتل تنوع مصادر الدخل برفض ضرائب على المواطن؟ لنستغل الموقع الجغرافي لدولة الكويت نحن نربط بين دول الخليج ودول العالم.

– مرووق الغانم: ترفع الجلسة الى يوم الثلاثاء 31 يناير 2017.

الطبيبائي لوزير الشباب: الاستقالة خلال 24 ساعة.. أو الاستجواب الثلاثي

بالخطوات المطلوبة لذلك، لم يتم رفع الإيقاف. واعتبر أن الوزير فشل في التعامل مع ملف إيقاف النشاط الرياضي الكويتي وبما أنه الوزير المختص فعليه أن يستقيل خلال 24 ساعة، مبيّنا أنه لو مرت هذه المهلة دون أن يقدم الوزير استقالته فسندقم بالإستجواب مباشرة، وإذا اردنا الوقت فسندقمه الخميس بمثل هذا التوقيت أو الأحد. وأضاف بأنه تم التنسيق مع النائبين عبدالوهاب البابطين والحميدي السبيعي لكي يكون الاستجواب مشتركاً بيننا نحن الثلاثة، وسنحاول إنهاء مسودة الاستجواب خلال الساعات القليلة القادمة.

أعلن النائب د. وليد الطيبطائي ان استجواب وزير الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود سيقدم الخميس أو الأحد المقبل، ما لم يقدم استقالته خلال 24 ساعه، محملا الوزير مسؤولية الفشل في رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي. وقال الطيبطائي في تصريح للصحافيين بمجلس الامة ان خبر عدم قبول دخول منتخب الكويت قرعة كأس آسيا امر محزن ومخيب للأمل، مؤكدا ان النواب حاولوا رفع الإيقاف وسعوا في اقرار القانون ولكن بسبب سلبية الوزير وعدم بذله الجهود المطلوبة رغم علمه



نواب.. ووزراء



الوزراء خلال الجلسة